



۱۰۴۶
فیلدوتی کتابس ۲
۲۵۸۶۲

اصول

بازدید شد
۱۳۸۲

۸۵ - ۸۴
۳۳۲۲

	شماره ثبت کتاب	۴۶	۴۹۳۵۴	۸۹۲		
کتابخانه مجلس شورای ملی	کتابخانه مجلس شورای ملی	مؤلف	مجلس شورای ملی	موضوع		
		مؤلف				
موضوع	موضوع	موضوع	موضوع	موضوع		
۳۲۹۰	۸۰۶۲۰۵	۸۰۶۲۰۵	۸۰۶۲۰۵	۸۰۶۲۰۵		

۹۴

بازدید شد
۱۳۸۲

نقش - فهرست شده
۸۴۲۵



۲۵۸۹۴

۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

۸۸ - ۵۵
کتابخانه ملی

این کتاب
استفاده
شده است
و از قفسه
برداشت شده

	شماره ثبت کتاب ۴۶	۳۹۳۶۴ ۸۹۲
کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: <i>حکیمیت</i>	مؤلف:	موضوع:
مباحث اصولی نظام	یکی از کارهای عبدالمجید	شماره قفسه: ۳۲۹۰
۸۹۲۰۵		

۳۴

این کتاب
استفاده
شده است
و از قفسه
برداشت شده

نقل و فهرست شده
۸۴۲۵

مما جاز
مجلس راسي في

منورد تقديم الاكابر على الاصح واحرز بالجانز منصرف عن مثل الفسح والتم لم يصرح به ذكر المحرز
فان المصنف والمحررون بحال قولهم ولا يحرز ولا يحرز اذن الواسع على الاشكال يشاء من الجبا لنفسه
بازن الواسع ومن قولهم رفع العلم عن المصنف فانه اذا رفع العلم عنه لم يبق له بعبارة شرعية حال
من الاحوال ولان اذن الواسع لا يغير من انفس الاملا انما يؤثر في الحاصل المحجور عليه بسبب انفسه
والاصح عدم الصحة قوله لا يوجب احرزك اذ اكرتلك كل من التلخيص ثوابه الاجارة وشكها ملكك
منفعة الدار شهر امثلا بكذا الا ان منق انما يرد له على المعين لان الاجارة انما يكون للمعين
وغيره يملك المنفعة وكذا اخلوا اوردهما على المنفعة لم يصح ذلك التملك فانه الاجارة انما يكون للمنفعة
بالعوض فلو اوردده على المعين لم يصح لان المعين يتبع على ملك الموهو قوله والمقبول كل لفظ يدل على
الرضا بالاجاب فانه لا ينوم فانه لا يوجب احرز ولا يصح تقديم قوله ولا يكتفي في الاجابة ملكك الا
لن يقول لكن هذه الدار شهر لان التملك انما هو للمنفعة لا للمعين فلا يجوز على نفع احرزك مما تقدم قوله
ولا ينفذ بلفظ العارته لانها ينظر اباقة المنفعة لا التملك ولان المقود مشناه من المشرع فلا ينفذ
عقد بلفظ احرز ليس من جنس قوله ولا يصح سواء نوب الاجارة اوق بملك كذا سنة لانه موضوع
ملك الانسان اذ انو بلفظ البيع الاجارة فقد يجوز لفظ البيع واذا ق بملك كذا سنة فقد
يجوز به سنة فان السكت لا يقع عليها البيع الاجازة وانما لم يصح لانه خلاف الوضع لما عرفت من ان
البيع لفظ الايمان فاذا يجوز به لم يخر الملك لما عرفت من ان المقود انما باللفظ قوله وهو لازم من
المطريين بالاجماع قوله ولا يسلطك لبيع ولا العذر اذا امكن الانتفاع له عدم البطلان بالبيع
فلان المنفعة اذا ملكها المتاجر بالاجارة بالعدد الملائم في الطرفين وجب بقاؤه على حكمه ولا اثر
ببيع ملك الموهو بابطال ملك المنفعة سابق ذلك العذر فان اذا امكن الانتفاع معه
بعض السكت قوله لا يوجب احد ما على راسه كان الميت الموهو والمتاجر وكذا لا يسلط بموتها لعموم
الامر بالوفاء بالعدد ولا اسقطها بولان انما لك للمعين له اسلافها فله نقل منفعتها هذه فقيس وطوبى
في غير تقديره لان لا الاضبا بالمنفعة مؤبدا وموقتا في غير تعيين ويلزم بان يكون له ملكها بالاجارة
مط بغيره اوق في المشرع بطلان موت كل واحد منها وهو ضعيف ونقل في اختلاف قولنا بان
موت المتاجر يسلطها دون الموهو فالقول الثلثة دها صنف والاصح الاول قوله الا ان يكون الموهو

والماكنة المرة للبول ومرتبة للذبيط هذا حقيق الرجوع في مسئلة النظر فان الاقوال فيها ثلثة كما سيجي انشاؤها
 المقتضى والاشارة في وهل يجب ترتيب ام التحقيق لا والارحوات البانية صعب فيجب الاتفاق في ذلك
 الاحوط الترتيب والدعاء بالاثارة في حكم الوضوء من يتيقن بالظاهرة او المحذور وشك فيحدث او العكس
 فهو متطهر او لا الاجماع المحصل والمنقول وثانها للاخبار منها صحيح زرارة لا تنقض بانك ابداء صحيح
 عبد الله بن محمد بن فرط بن قار بن طه اني احدثت فقال اياك اني تحدثت حتى تستيقن انك احدثت ورواها
 اخبرني عن المدرس هذا حكم النذر والمحكم الظن فنقول اولها ان المراد بالانذار العلم واليقين فيمثل الظن
 ولا وثانها انما الظن عند كونه في الحديث البكر وثالثها نواهي الظن بتفسير الظن فان قيل فنقول فظنونه انما
 اعتبرنا ان ريع مثل الظن بالبول قبل الاستبراء والظن بالحجض بعد مضي العادة والظن في افعال الصلوة
 قلنا جازم الدليل واعتبار ما خرجت اعتباره

فان قيل اليقين والشك متناقضان فكيف يجتمعان قلت قد ذكرنا ان شرط التناقض وحدان
 ثمانية منها الزمان ووحدة الزمان منتف وانما ذكره الشهيد في الذكر من ان المراد باليقين الظن
 لا مجرد لان الظن لا يجتمع مع الشك واما ذكره صاحب المدارك من ان المراد باليقين بالسبب لا بالشك
 اليقين بالسبب ايضا غير صحيح لان السبب مفرق عن الشك واما المنعقد والمقصود انشؤا في علمية
 من علم اجتماع اليقين والشك هذا ان كان المستصحب نفس الاثر والاذكان المستصحب هو اليقين
 وعرض الشك فهذا متشكك فيل هذا كان حق ام لا فنقول هذا من الاول لم يكن الشك من سبب الشك
 او رث اليقين ولا شك في هذا اليقين ليس بعينه لا تنفيم بعد الشك وانما ان يكون سبب الشك
 في سبب اليقين او مشكوكا هو او غيره وهذا اليقين معتبر ومنه لان الشك لا يبرر اليقين واليقين
 في ان ينفى ولا ينفى في رده وعدمه والحق

4

من جميع الناس آتوا فلهذا لم يزلوا يهابون الله ورسوله وجميع المؤمنين
من بعدهم ورسوله وجميع المؤمنين من بعدهم ورسوله وجميع المؤمنين

[illegible]

تقدیر شان
والاجل کورسک
مکتبہ

[illegible]

[illegible][illegible]

دستکرم
مستغنیان در این راه
و اگر کسی در این راه

[illegible][illegible]

فقد ظهر من الاية انهم ثبت الحكم بغيره وانما هو في نفسه لا في غيره لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
كقوله في نفسه لا في غيره وانما هو في نفسه لا في غيره لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
الاعتراف بالانتماء الى الله تعالى وانما هو في نفسه لا في غيره لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
بما لا يخلو عن اللبس ولا العرف فلا يقول بان كونه مستقلا عنه الاشتراك في الاستدلال فاسد للزم ان يثبت علم جميع الخلق بالخلق
على قاعدة اشتراك لا مع التميز الحكم الاما لا دليل على خلافه ثبت حكم جميعهم بالايه وحكي
يكون قرآنيه والكبر يكون اجاميه وايضا بناء على ان الاستدلال على اساس جارية الحكم وانما ثبت حكم جميعهم
المعلم ولما ثبت في الاستدلال انما هو في نفسه لا في غيره لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
بما لا يخلو عن اللبس ولا العرف فلا يقول بان كونه مستقلا عنه الاشتراك في الاستدلال فاسد للزم ان يثبت علم جميع الخلق بالخلق
على قاعدة اشتراك لا مع التميز الحكم الاما لا دليل على خلافه ثبت حكم جميعهم بالايه وحكي
يكون قرآنيه والكبر يكون اجاميه وايضا بناء على ان الاستدلال على اساس جارية الحكم وانما ثبت حكم جميعهم
المعلم ولما ثبت في الاستدلال انما هو في نفسه لا في غيره لان الحكم لا يثبت الا في نفسه

ولكن في حق تعالى
استدلاله على
ذلك لان

في حق تعالى
استدلاله على
ذلك لان

ولكن في حق تعالى استدلاله على ذلك لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
معلوم ان الحكم لا يثبت الا في نفسه لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
قد قرر في حق تعالى استدلاله على ذلك لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
الاعتراف بالانتماء الى الله تعالى وانما هو في نفسه لا في غيره لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
بما لا يخلو عن اللبس ولا العرف فلا يقول بان كونه مستقلا عنه الاشتراك في الاستدلال فاسد للزم ان يثبت علم جميع الخلق بالخلق
على قاعدة اشتراك لا مع التميز الحكم الاما لا دليل على خلافه ثبت حكم جميعهم بالايه وحكي
يكون قرآنيه والكبر يكون اجاميه وايضا بناء على ان الاستدلال على اساس جارية الحكم وانما ثبت حكم جميعهم
المعلم ولما ثبت في الاستدلال انما هو في نفسه لا في غيره لان الحكم لا يثبت الا في نفسه
بما لا يخلو عن اللبس ولا العرف فلا يقول بان كونه مستقلا عنه الاشتراك في الاستدلال فاسد للزم ان يثبت علم جميع الخلق بالخلق
على قاعدة اشتراك لا مع التميز الحكم الاما لا دليل على خلافه ثبت حكم جميعهم بالايه وحكي
يكون قرآنيه والكبر يكون اجاميه وايضا بناء على ان الاستدلال على اساس جارية الحكم وانما ثبت حكم جميعهم
المعلم ولما ثبت في الاستدلال انما هو في نفسه لا في غيره لان الحكم لا يثبت الا في نفسه

في حق تعالى
استدلاله على
ذلك لان

مع كونه المخاطب عالما
بالادعاء وفهمه في
الالفاظ مستطابرا

زنگنه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
نعمه ليسذر وارثه

[illegible]

المعبد والملك

[illegible]

اشرفا

[illegible]

[illegible][illegible]

سید محمد علی میرزا

[illegible]

تاریخ و موضوع

[illegible]

[illegible]

وَأَيْضًا خُشْرًا

[illegible]

[illegible]

32

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

تاج المومنین المصطفى ابو بکر صلی اللہ علیہ وسلم کان کائن الا درام

[illegible][illegible]

فوق

4th 22nd 1854

[illegible]

مردم الاشیان بکلی با کفایت
تفویض سلطانات

هو جواب حکیم بن محمد مردم‌آلاتی از بیگانه که میگوید

[illegible][illegible]

و از آنکه در مسائل جامع و محکم از آنجا که در کتاب

10

و انما يحتمل ان يكون جليلا عند بل المتقول وانما يحتمل ان يكون جليلا عند بل المتقول وانما يحتمل ان يكون جليلا عند بل المتقول

المخالفات

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۱۹۳

ارسله جناب الامام و اولاده
 الامام درین امر بکمال لیاقت و تدبیر
 ملا محمد شمس و الامام درین امر بکمال لیاقت و تدبیر
 ملا عبدالحق و الامام درین امر بکمال لیاقت و تدبیر

ملا محمد عبدالحق

۳

